الخلفية التاريخية لانبعاث الدولة الجزائرية المعاصرة وركائز نظامها السياسي إلى غاية 1992

د. إبراهيم لونيسي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم التاريخ - جامعة جيلالي
ليابس - سيدي بلعباس

عرفت منطقة المغرب العربي مع أواخر القرن الخامس عشر وبدايات القرن السادس عشر تحولات سياسية كبرى أدت بدورها إلى تحولات اجتماعية وثقافية هامة، فخريطة المنطقة السياسية لم تعد كما كانت عليه خلال الفترة السابقة عن القرن الرابع عشر، وذلك بعد سقوط دول المغرب العربي الثلاث الحفصية والزيانية والمرينية، وإماراته الصغيرة المتهالكة والتي كانت قد ظهرت بعد انهيار الدولة الموحدية سنة 1261. حيث انتهى الحكم الحفصي في تونس وشرق الجزائر وطرابلس، وانتهى حكم بني زيان من غرب الجزائر، كما سقطت إمارة الثعالبة حول مدينة الجزائر بعد أن وقف ضدها الزيانيون من البر والإسبان من البحر. وفقدت إمارة كوكو[1] وإمارة المقرانيين[2] استقلالها. وبذلك رسمت خريطة جديدة للمغرب العربي وهي الخريطة التي استمرت إلى يومنا هذا مع بعض التعديلات الطفيفة.

الدولة الجزائرية من العهد العثماني إلى الاحتلال الفرنسي:

بدأت الدولة الجزائرية الحديثة تتشكل فعليا مع ظهور النفوذ العثماني في منطقة المغرب العربي مع بدايات القرن السادس عشر، وذلك عندما تعرضت البلاد الجزائرية للغزو الإسباني الذي تركز في المدن الساحلية وكاد أن يعيد بها كارثة الأندلس، ومأساة انهيار الوجود الإسلامي في تلك الديار مع سقوط غرناطة سنة 1492، ففي هذه الظروف الصعبة والمتأزمة بدأت الدولة الجزائرية الحديثة في التشكل، وهي التي استمرت إلى وقتنا الحالي حيث بدأت تظهر فيها مقومات الدولة، بعد أن ظلت هوية الجزائر الإقليمية غير واضحة المعالم، ولقد برز هذا الكيان بالخصوص في اختيار عاصمة ثابتة، وهي مدينة الجزائر، ووضع أجهزة إدارية، وسن أنظمة اقتصادية وإقرار أوضاع اجتماعية وانتهاج علاقات سياسية خارجية تتلائم وأوضاع البلاد الجزائرية آنذاك.

إن الجزائر قبل 1830 كانت عبارة عن دولة مستقلة بذاتها أي أنها كانت صاحبة سلطة سياسية وسيادة وطنية ودولية معترف بها من قبل المجتمع الدولي، والدليل على ذلك هو ارتباطها بعلاقات دبلوماسية مع العديد من الدول. تبرم وتعقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بمحض إرادتها. وكان ارتباطها بالدولة العثمانية ارتباطا إسميا وروحيًا فقط منذ سنة 1671 عندما قرر الديوان وأصحاب الحل والعقد إلغاء نظام الأغوية[3] وتعويضه بنظام آخر أكثر استقرارا وأضمن للراحة والهدوء

فأحدثوا نظام الدايات[4] حيث أصبح ينتخب على الداي مدى الحياة ويختار من بين ثلاثة من الموظفين السامين وهم الخزناجي[5] وآغا العرب[6] وخوجة الخيل[7]. وقد كان لهذا الاختيار الشبه الديمقراطي دخل في الحد من سلطة ونفوذ الداي.

ولقد تدعم هذا الاستقلال بشكل أكبر بعد سنة 1711 عندما رفض الداي علي شاوش (1710 - 1718) استقبال ممثل السلطان الذي كان يرسله لتمثيل السلطنة في الجزائر، وكتب يقول له "إن الداي يمثل السلطان والسلطة الجزائرية معا"[8].

وانطلاقا من كل هذا يمكن القول أن الاحتلال الفرنسي للجزائر كان غزوا عسكريا لدولة مكتملة الكيان ذات شخصية قانونية واستقلالية سياسية دون النظر إلى طبيعة الدولة الجزائرية آنذاك، وأنّ الاستعمار الفرنسي قام بتدمير وتحطيم أركان هذه الدولة وحتى يخفي هذه الجريمة أطلق العديد من الأفكار والآراء التي تصب كلها في وعاء واحد وهو أن الجزائر لم تكن تمتلك أي معالم دولة قبل سنة 1830، كما أنها كانت منطقة فراغ حضاري، تفتقر إلى وجود شعب متماسك، وكيان واضح المعالم، فالجزائر في نظرهم ماهي إلا رقعة جغرافية تعاقبت على حكمها وتسيير شؤونها سلسلة طويلة من الحكام الأجانب وأخرهم الأتراك باعتبار أن "الجزائر كانت مستعمرة تركية، ولم تكن مستقلة بذاتها"[9]. وتجاهل الفرنسيون تجاهلا يكاد أن يكون مطلقا وجود مجتمع جزائري واضح المعالم والخصائص، وبالتالي فإن تاريخ الجزائر المعاصر حسب النظرة الفرنسية لم يبدأ إلا من سنة 1830[10].

قررت الدولة الفرنسية في سنة 1834 بمقتضى المرسوم الملكي الموقع من الملك لويس فيليب إلحاق الجزائر بالإمبراطورية الفرنسية سنة 1834، وهذا القرار الذي جاء كنتيجة مباشرة لتلك التوصية التي تقدمت بها اللجنة الإفريقية التي جاءت إلى الجزائر بتاريخ 2 سبتمبر 1833[11] في تقريرها النهائي والمتمثلة في ضرورة الاحتفاظ بالجزائر، ولقد دعم هذا بدستور الجمهورية الثانية الصادر في 4 نوفمبر 1848 والذي ينص في مادته 109 أن الجزائر تعتبر أرضا فرنسية وبمعنى آخر (الجزائر جزء من الدولة الفرنسية) وبهذا العمل قام الاستعمار الفرنسي بتغييب الدولة الجزائرية من المسرح الدولي لأكثر من قرن وربع قرن من الزمن، وهو الأمر الذي جعل الشعب الجزائري يعيش طيلة هذه المدة بعيدا عن تقاليد الدولة وممارستها.

محاولة الأمير عبد القادر بعث الدولة الجزائرية 1832 - 1847:

مباشرة بعد مبايعته بالإمارة سنة 1832 شرع الأمير عبد القادر في إعادة بناء أركان الدولة الجزائرية المعاصرة على أسس جديدة، فاتخذ من معسكر عاصمة لهذه الدولة، وقام بتعيين مجموعة من الكتاب والوزراء والقادة كخلفاء له. وكل هذه الشخصيات كانت تحتل مركزا اجتماعيا وسياسيا مرموقا في مناطق تواجدها، وليس هذا فقط بل أغلبها من الشخصيات العلمية البارزة في عصرها فجل خلفائه من المدرسين والفقهاء، والأمير عبد القادر بهذه العملية كأنه أراد أن يؤسس لقواعد وأسس جديدة في تعيين قادة الدولة ومسؤوليها، وأن يتخلى عن الأساليب التقليدية المعروفة لدى الجميع والتي كانت سائدة في الدولة الجزائرية خلال العهد العثماني وفي بقية أنحاء العالم الإسلامي خلال عهود الانحطاط التي طال أمدها ومن وراء ذلك أراد أن يكون دولة قائمة على أسس العلم والمعرفة، ولهذا الغرض كان يشجع الدروس بين المواطنين في المساجد، وغيرها، وكان يقوم بنفسه في كثير من الأحيان بإلقاء درس عمومي، وأكبر دليل يدفعنا إلى تأكيد قولنا هذا قيامه بإعفاء العلماء من دفع الضرائب.

وتتميز الدولة التي عمل الأمير عبد القادر على بنائها باعتمادها على جملة من الأسس والركائز أبرزها[12].

1. السلطة المنبثقة عن الإدارة الشعبية، وبيعة شرعية.
2. الالتزام بمبدأ سيادة القانون مهما كان بسيطا، التزاما عمليا حيث يقول بهذا الشأن "سأحكم والقانون في يدي" والقانون عنده هو الشريعة الإسلامية وحدها.
3. الالتزام برأي الجماعة وبرأي الأغلبية.
4. بالرغم من حالة الحرب كان يعتبر جبهة البناء الداخلي للدولة أهم من الجبهة الحربية ضد الفرنسيين. وكانت اتفاقيات الهدنة إلى أمضاها مع الفرنسيين[13] ليست عن ضعف عسكري بل ليتفرغ أكثر لتمتين دعائم دولته الناشئة.
5. إشراك مجلس العلماء معه في الحكم وفي اتخاذ القرارات حتى يكون حكمه ممثلا لأوسع ما يمكن من الجماعة أي دولة الأغلبية.
6. فصل السلطة القضائية عن بقية السلطات الأخرى فالكل سواسية أمام القانون والقضاة هم وحدهم الذين لهم حق إصدار الأحكام.

بيان أول نوفمبر 54 يعيد بعث الدولة الجزائرية.

إن قيام الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954 يعد في الحقيقة البداية الفعلية لانبعاث الدولة الجزائرية المعاصرة والتي ستصبح حقيقة وواقع معاش بعد استرجاع السيادة الوطنية في 5 جويلية 1962.

وحدد برنامج هذه الدولة في بيان أول نوفمبر 1954 والمتمثل في رفض القهر الاستعماري بشتى أنواعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والسعي إلى إحداث تغيير جذري في العلاقات القائمة بين الشعب الجزائري والإدارة الاستعمارية الفرنسية وهذا بإحداث القطيعة في استمرارية هذه العلاقة باستعمال القوة والعنف. وعموماً فإن الثورة الجزائرية وضعت في مشروعها ثلاثة أهداف أساسية وهي[14]:

1. تفكيك التناقضات الأساسية الناتجة عن الغزو العسكري للجزائر.
2. إجبار السلطات الفرنسية على الاعتراف بالكيان الجزائري الذي كانت تتجاهل وجوده منذ دخولها الجزائر في 5 جويلية 1830.
3. إحداث تغييرات جذرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري والتي لعب الاستعمار الفرنسي دورا بارزا في تشكيلها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أسس الدولة التي كانت الثورة الجزائرية تتصور إقامتها في الجزائر هي في حقيقتها مستمدة من أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية عموما والتي تبنتها جبهة التحرير الوطني بشكل واضح والمتمثلة في:

1. اعتبار مبدأ سيادة الأمة مصدرا أساسيا لسلطة الدولة.
2. السير وفق النهج الديمقراطي على أساس مبدأ "من الشعب وإلى الشعب" باعتباره منبع السيادة، والذي أصبح شعاراً أساسيا للدولة الجزائرية.
3. اتباع النظام الجمهوري في الحكم.
4. التركيز الشديد على مبدأ المواطنة على أساس الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية.
5. العمل على تحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي، وأن يتم إنجاز ذلك على النحو التالي:

أ. في الميدان الاقتصادي بإعادة تنظيم الفلاحة لفائدة الجزائريين بواسطة الإصلاح الزراعي خاصة، وبإقامة صناعة تعتمد على الإمكانيات الطبيعية للجزائر وبتأميم وسائل الإنتاج الكبرى، والاتجاه نحو سوق مشتركة للإنتاج والاستهلاك.

ب. في الميدان الاجتماعي بالتوزيع العادل للدخل الوطني بغية تحقيق العدالة الاجتماعية.

أسس وركائز النظام السياسي للدولة الجزائرية المعاصرة قبل 1988:

لقد تمّ الاعتماد على جملة من الأسس والركائز أبرزها ركيزتين وهما:

1. الأحادية الحزبية:

إن الرؤية عن شكل النظام السياسي الذي سيتبع في الجزائر بعد استرجاع السيادة الوطنية لم تكن واضحة لدى قادة الثورة، ومن الأدلة المؤكدة لذلك هو أن بيان أول نوفمبر لم يتناول هذا الموضوع واكتفى فقط بالإعلان عن إقامة دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية، واحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني، كما أن ميثاق الصومام لم يتطرق إلى هذه القضية كما لم يتطرق إليها المجلس الوطني للثورة أيضا في جلّ دوراته، ولكن يمكن القول أن ما ورد في القوانين المنظمة لجبهة التحرير الوطني ومؤسساتها المصادق عليها في دورة ديسمبر 1959 وجانفي 1960 للمجلس الوطني للثورة[15] تعد الإرهاصات الأولى لإقرار مبدأ الحزب الواحد والذي تم الاعتماد عليها في تحويل ذلك إلى مبدأ دستوري.

ويمكن القول أن الأحادية الحزبية في الجزائر تم إقرارها في ميثاق طرابلس ودعم ذلك بالمرسوم الرئاسي الصادر في 14 أوت 1963 الذي ينص على منع تواجد الجمعيات ذات الطابع السياسي في الجزائر، ومما لاشك فيه أن الذين أقروا مبدأ الحزب الواحد في الجزائر قد انطلقوا من كون جبهة التحرير الوطني هي التشكيلة السياسية الوحيدة التي تولت قيادة الثورة التحريرية بعد أن أتاحت الفرصة لكل المواطنين ومناضلي الأحزاب الأخرى التي كانت متواجدة على الساحة قبل 1 نوفمبر 1954 في الانظمام إليها لكي يتم استرجاع السيادة الوطنية ويعاد بعث الدولة الجزائرية.

وبالتالي فإنه أصبح من الطبيعي أن تتولى الجبهة بعد استرجاع السيادة الوطنية السلطة السياسية بمفردها، وأصبح ذلك يشكل مبدأ دستوريا حيث تنص المادة 23 منه على أن جبهة التحرير الوطني هو الحزب الطلائعي الوحيد في الجزائر وبناء على ذلك قام النظام الدستوري على أساس عدم الفصل بين السلطات لأن الفصل معناه تجزأة السيادة الوطنية التي هي ملك للشعب والتي يمارسها بواسطة ممثليه في المجلس الوطني وكذا بواسطة رئيس الجمهورية.

وانطلاقا من هنا يرى دستور 1963 بأن "النظامين الرئاسي والبرلماني الكلاسيكيين لن يضمنا الاستقرار إذ لا يمكن ضمانه بطريقة فعالة إلا بالنظام القائم على قاعدة تغلب الشعب صاحب السيادة والحزب الواحد"[16]، وطبقا لهذا الدستور فإن حزب جبهة التحرير الوطني هو الذي يتولى قيادة الدولة التي يجب أن تكون مرتبطة به، ويتولى أيضا نيابة عن الشعب تحديد السياسة العامة للأمة ويحدد عمل الدولة ويوجه ويراقب نشاط مؤسساتها، كما يتولى مهمة إنجاز أهداف الثورة المتمثلة في الأخذ بالمثل العليا للاشتراكية. وإدماجها في المكاسب النبيلة والفاضلة للتراث التاريخي والروحي والثقافي للشعب الجزائري وهذا كله يعد القوة المحركة لدفع مسيرة الثورة إلى الأمام من أجل تشييد الاشتراكية في الجزائر.

ونشير هنا إلى أن كل المواثيق الجزائرية الصادرة بعد استرجاع الجزائر لسيادتها الوطنية قد ركزت كثيرا على فكرة الأحادية الحزبية، وبالمقابل رفض فكرة التعددية الحزبية التي يعتبرها مثلا ميثاق الجزائر الصادر بعد المؤتمر التأسيسي لحزب جبهة التحرير الوطني في أفريل 1964 ليست مقياس للديمقراطية ولا للحرية، بل هي ظاهرة تطابق مرحلة معينة من تطور المجتمع المقسم إلى طبقات متعارضة والتكوين غير المنسجم لكل طبقة ويشكل جوابا يبتكره هذا المجتمع لمجابهة تناقضاته دون تسويتها. ومن أجل تخفيفها ومحاولة إدماجها[17].

وقد سارت الدولة الجزائرية وفق النظام الأحادي إلى غاية أحداث الخامس من أكتوبر

1988 الذي أدى إلى وقوع تغييرات جذرية على هذا النظام ولكن قبل الحديث عن هذه التغيرات نحاول الإجابة على السؤال التالي، ما هي العلاقة التي كانت تربط بين الحزب والدولة في الجزائر خلال الفترة ما بين 1962 - 1988؟

إن هذه القضية عرفت اهتماما خاصا في مختلف الوثائق والأدبيات السياسية الجزائرية الصادرة منذ الاستقلال، وبشكل عام أن الملاحظ على هذه العلاقة هو عدم استقرارها على حالة واحدة، فتارة نجد الحزب يحضى بالأولوية وأحيانا أخرى نجد الدولة تحتل الصدارة في الأدبيات والقوانين المنظمة للمجتمع الجزائري.

إن ميثاق طرابلس أكد نظريا سيادة الحزب على الدولة فهو المسؤول على وضع الخطوط الكبرى لسياسة الوطن ويقترح نشاطات الدولة، ويتولى المناضلون مهمة تحقيق برنامج الحزب في إطار الدولة، ونجد الميثاق أيضا يؤكد على ضرورة التمييز والفصل بين الحزب والدولة من حيث الصلاحيات والمهام المسندة لكل منهما حتى لا تقوم الدولة بابتلاع الحزب وتحويله إلى مساعد تابع لها، والوسيلة المثلى لتحقيق ذلك في نظر الميثاق هو بقاء جل إطارات الحزب بعيدة عن مؤسسات الحكومة والتفرغ لنشاطات الحزب، كما أصر الميثاق على ضرورة قيام مناضلي الحزب بتولي الوظائف القيادية الأساسية والمتمثلة في رئاسة الحكومة وجل أعضائها، ويكون رئيس الحكومة عضوا في المكتب السياسي وأن تكون أغلبية الأعضاء في المجالس من الحزب.

وبالرجوع إلى دستور 1963 وميثاق الجزائر 1964 نلاحظ أن العلاقة التي تربط بين الحزب والدولة هي علاقة تنشيط ومراقبة وتوجيه، إذ جاء في الميثاق بأن الدولة هي وسيلة لتسيير البلاد، منشطة ومراقبة من قبل الحزب الذي يضمن سيرها المنسجم والفعال[18]. وهذا يؤدي بالضرورة إلى تبعية الدولة للحزب الذي يحدد لها الخطوط العريضة التي تسير عليها. وفي الحقيقة أن هذه التبعية كانت مجسدة فعليا على أرض الواقع قبل صدور دستور 1963 ويتضح ذلك من خلال استحواذ قيادة الحزب على مهمة إعداد الدستور وهي من الصلاحيات المخولة أساسا للمجلس الوطني التأسيسي، الذي يعد من مؤسسات الدولة وليس الحزب، كما يتضح لنا أيضا من خلال تلك الهيمنة المطلقة للحزب المجسدة في شخص الأمين العام للحزب رئيس الجمهورية على المجلس الوطني، وعلى كامل الحياة السياسية مما جعل مؤسسات الدولة تابعة لها[19]، ولكن لا ينبغي علينا أن نفهم من هذا أن الحزب يحل محل الدولة، بل العلاقة بينهما هي علاقة تعاون وتكامل في المهام، حيث يعمل الحزب من أجل قيادة الدولة ونلاحظ أنه على مستوى قمة هرم السلطة ذلك الاندماج بين قيادة الحزب وقيادة الدولة والأمين العام في ذات الوقت رئيسا للجمهورية ومن ثم تجسيد وحدة القيادة للحزب والدولة.

ولكن بسبب الأوضاع التي عاشتها الجزائر مباشرة بعد الاستقلال وعدم القيام بتحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي قوي بهياكله وأجهزته مباشرة بعد استرجاع السيادة الوطنية، وتعرضه إلى جملة من الصراعات السياسية التي فرضتها عملية التحويل في حدّ ذاتها، والتفرغ في المقابل لبناء الأجهزة الإدارية للدولة الجزائرية أدى إلى عرقلة ما تم إقراره في ميثاق طرابلس حيث اخذ الجهاز الإداري للدولة يتدعم ويتوسع بما ورثته الجزائر من إطارات متوسطة كونتها فرنسا، خاصة في إطار مشروع قسنطينة، وهو الأمر الذي كشف عنه ميثاق 1964 وأشار إليه حيث أقر بأن الحزب قد ذاب داخل دواليب الإدارة مما حال دون تمكنه بوظيفته الأساسية "وقد أدى عدم تحديد العلاقات بين الحزب والدولة والحالة الجنينية لقيادة وهياكل الحزب إلى خلق صعوبات في وجه مهمة تنشيط ومراقبة الدولة من طرف الحزب، وأدت هذه الحالة

أيضا إلى انتقال سلطة الحزب السياسية إلى الدولة وهي سلطة تميل إلى الذوبان في الإدارة وهناك صعوبة إضافية وحاسمة بالضرورة وهي ناجمة عن أن الحزب يجد من المستحيل عليه تنشيط ومراقبة دولة لا تطابق هياكلها ومكوناتها الاجتماعية والبشرية سياسته مطابقة تامة"[20].

ولقد حاول ميثاق الجزائر 1964 إعادة الأمور إلى نصابها عندما اعتبر أن الدولة ما هي إلا أداة لتسيير شؤون البلاد، والحزب هو محركها الأساسي والمراقب الفعال لها، مما يتعين عليه -أي الحزب- أن يقوم بضمان سيرها المنسجم والفعال ولتحقيق ذلك فإن الميثاق أعطى للحزب حق مراقبة الدولة بنصه على إنجاز الأهداف التي تقوم بها الدولة يجب أن يتم بالإشراف الحقيقي والتمويل العميق والمراقبة الفعالة لجهاز الدولة سواء في هياكله أو في رجاله من طرف الحزب[21].

ويبدو أن شبح التخوف من قيام الدولة بابتلاع الحزب كان مخيما بشكل واضح على مؤتمر الجزائر 1964، وهو ما دفع بواضعي الميثاق إلى تكرار ما ورد في ميثاق طرابلس فنجده يلح على ضرورة قيام الحزب بقيادة الثورة بتحديد الخطوط العامة لسياسة الأمة "ويلهم عمل الدولة وتحقيق برنامج الحزب مضمون في إطار الدولة بالمساهمة في مؤسسات الدولة وخاصة في مناصب السلطة"[22]، وبعد ذلك يعبر عن التخوف من ابتلاع الدولة للحزب وحتى لا يتم ذلك ارتأى ضرورة تمييز الحزب عن الدولة ماديا "وفي هذا المجال يجب أن تكون أغلبية إطارات الحزب في مستوى مختلف القيادات خارج أجهزة الدولة وأن تتفرغ تفرغا كاملا للنشاط الحزبي وهكذا يتجنب خطر خنق الحزب وتحويله إلى تابع للسلطة وأداة قسر وإكراه"[23].

وتتضح لنا قضية أولوية الحزب على الدولة في ميثاق الجزائر في النقاط التالية[24]:

1. ضرورة وضع مناضلي الحزب على رأس المناصب الرئيسية لكل فروع جهاز الدولة.
2. خضوع تعيينات إطارات كل فروع الدولة لتقدير الحزب.
3. اختيار الحزب للمرشحين للمجالس المنتخبة
4. المراقبة السياسية للحزب على الدولة، وللحزب الحق في فتح مناقشات دورية حول القضايا السياسية ومشاكل تنظيم الدولة.
5. كل أعضاء الحزب الذين يتولون مسؤوليات في إطار الدولة يجب أن يخضعوا لقيادة الحزب.
6. يجب على الحزب أن يكون على علم بكل الظروف المحيطة بالعمل داخل الإدارات المختلفة.

حاول ميثاق الجزائر ترجيح كفة الحزب على حساب الدولة، ولكن الظروف لم تسمح بتجسيد ما ورد فيه بسبب حدوث انقلاب 19 جوان 1965، الذي جمد كل ما كان موجودا من قبل كما أن قائد الحركة جاء بفكرة ضرورة بناء دولة قوية لا تزول بزوال الرجال، لهذا وجدناه يولي عناية كبيرة لهذه الفكرة التي كانت لها الأولوية في مشروع عمله، حيث كان يرى أن الدولة هي المؤسسة أما الحزب فهو الشعب[25]. وهذا على عكس أحمد بن بلة الذي يمكن لنا القول أنه كان معاديا تماما في أن تكون الأولوية للدولة على حساب الحزب، فلقد جاء في تقريره لمؤتمر 1964 من أنه لا بد من شنّ حرب لا هوادة فيها على التيار الذي يزعم أن بناء الدولة شرط مسبق لخوض غمار الثورة. وينبه إلى خطورة تلك الدعوة بقوله: "إن هذا الطريق الخاطئ قد يؤدي بنا إذا ما اتبعناه إلى وضع السلطة في أيدي أولئك الذين يملكون اليوم الثقافة والحنكة السياسية أي في أيدي العناصر المرتبطة بالبرجوازية"[26]. ويبدو أن أحمد بن بلة قد بنى موقفه هذا من اقتناعه الراسخ بأن الجزائر لا تمتلك في تاريخها تقاليد دولة وهي حالة ناتجة عن شكل السيطرة التي عرفتها بلادنا.

ويمكن لنا اعتبار هذا الموقف من المبررات الأساسية التي استعملها أصحاب انقلاب 19

جوان لطرح فكرتهم المتمثلة في أولوية الدولة على الحزب بهدف التخلص من الفوضى وعدم القدرة على إرساء قواعد بناء الدولة التي ميزت في نظرهم النظام السابق، وأن أحسن وسيلة لتحقيق ذلك هو تحويل حزب جبهة التحرير الوطني إلى إحدى الأجهزة التابعة للدولة وهو ما تعنيه الدعوة إلى "تشييد دولة مستقرة ومزدهرة اقتصاديا"[27]، وهم في طرحهم لهذه الفكرة اعتمدوا على كون الحزب كان غير متماسك، وغير مؤهل للقيام بمهمة التشييد والبناء، وإحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية في البلاد وهو ما يجب على الدولة إنجازه وذلك عن طريق تشييد هياكل ومؤسسات الدولة الديمقراطية الشعبية، ودور الحزب في ذلك يتمثل في المساهمة في خلق الظروف السياسية الملائمة بالتزام المناضلين بالعمل من أجل تحويل البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا نحو الاشتراكية حيث لا فوارق طبقية ولا استغلال[28].

ولكن يجب على الحزب أن لا ينصب نفسه جهازا موازيا لجهاز الدولة، وأن لا يحل محل الدولة التي يجب أن تسعى من جهتها إلى تكوين الأجهزة الضرورية الفنية والقادرة على تطبيق الاشتراكية في مختلف الميادين، والعمل أيضا من جهة أخرى على تدعيم هذه الدولة بإطارات مدربة واعية ومسؤولة من المناضلين[29]، وهو الأمر الذي كان قد أكد عليه رئيس مجلس قيادة الثورة في خطابه بمناسبة عيد الاستقلال في 5 جويلية 1965 من أن مهمة حزب جبهة التحرير الوطني هي التوجيه والتنشيط والمراقبة وليس تسيير شؤون الدولة أو الحلول محلها[30]، وتحدث في هذا الخطاب كثيرا على ضرورة بناء دولة قوية بأجهزة إدارية فعالة تكون كفيلة بتحقيق الانضباط والنظام الثوري.

والملاحظ في كل هذا هو عدم وجود ما يتنافى وإشراف الحزب على الدولة والتي تعد مسألة بنائها وتكوين مختلف أجهزتها من القضايا التي يضعها الحزب دائما في برنامجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهو ما حاول بومدين توضيحه بدقة عندما حدّد العلاقة التي يجب أن تربط بين الحزب والدولة بقوله أن الحزب هو سلطة توجيه وتخطيط ورقابة، أما الدولة فهي آلة تنفيذ لهذا التخطيط في ضوء التوجيه والرقابة، وحتى يتم ضمان فعالية الدولة في هذا الاتجاه يصبح من الضروري وضع مناضلين اشتراكيين حزبيين تتوفر فيهم في الوقت ذاته الكفاءة الفنية والإدارية المطلوبة في الوظائف الرئيسية في الدولة[31].

إلا أن الذي تم على أرض الواقع هو عكس ذلك تماماً مما أدى إلى انعكاسات سلبية كثيرة على وضعية الحزب، أبرزها:

1. الدولة هي صاحبة اتخاذ القرار فعليا والمنفذة له في حين أن الحزب احتفظ نظريا بدور الملهم[32].
2. تزايد نفوذ الإطارات الإدارية في الدولة على حساب الإطارات الحزبية، ويذكر بول بالطا بهذا الشأن أن بعض المدراء كانوا يتصرفون كأصحاب مؤسسات رأسمالية بدلا من قادة اشتراكيين، فوجدوا أنفسهم في نزاع مع القاعدة أو مع الممثلين النقابيين، والصدامات المفتوحة والصامتة عديدة خاصة أثناء إعداد الخطة أو على الصعيد العملي بين الولاة وأمناء المحافظات أمام شكاوى هؤلاء وأولئك أجاب بومدين بالملموس "قوموا بعملكم فالثورة في كل مكان"[33].
3. إبعاد إطارات الحزب عن دواليب الدولة التي كانت تسيطر عليها النخبة المفرنسة على عكس الإطارات الحزبية التي كانت كلها معربة تقريبا، وهو الأمر الذي أدى إلى تغليب مكانة الدولة والاهتمام بها على حساب مكانة الحزب، فلقد كان الحزب ومنظماته الجماهيرية مسيرة من طرف إطارات جلها معربة أو ذات أصول اجتماعية ريفية على عكس الدولة وأجهزتها التي سلمت مقاليد الأمور في معظمها للفئة المفرنسة.

وبعد أن شرع هواري بومدين مع سنة 1974 بالاهتمام بالحزب مجددا حاول تصحيح الوضعية

التي كانت سائدة من قبل والتي كان يتحكم فيها مبدأ أولوية الدولة على الحزب، وعمل إرجاع الأوضاع إلى مكانتها الطبيعية، وذلك من خلال الميثاق الوطني 1976 ومن بعده دستور 1976، إذ بالرجوع إلى هاتين الوثيقتين نلاحظ أنهما قد حددتا بشكل واضح العلاقة التي يجب أن تربط الحزب وأجهزته من جهة والدولة وأجهزتها من جهة أخرى، حيث جاء في الميثاق الوطني 1976 أن أجهزة الحزب والدولة تعمل في إطارين منفصلين وبوسائل مختلفة من أجل تحقيق أهداف واحدة في نهاية الأمر "ذلك أن اختصاصات أجهزة الحزب والدولة لا يمكن أن تتداخل أو تندمج في بعضها البعض لأن التنظيم السياسي للبلاد قائم على التكامل في المهام بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة" وبالتالي لا يمكن أن يحل الحزب محل الأجهزة الإدارية لأن دور الحزب سياسي وليس إداري[34].

وتجسيدا لما جاء في ميثاق 1976 يقرر الدستور حتمية ومنطقية استقلال الحزب عن أجهزة الدولة عضويا ووظيفيا وعدم تداخل الاختصاصات والمهام الحزبية مع الوظائف والاختصاصات الإدارية للدولة حتى يتم تفادي التضارب والتداخل والتعارض والفوضى[35]، وهذا انطلاقا من كون أن الوظيفة الأساسية للحزب هي وظيفة سياسية وليست إدارية فالحزب مسؤول عن رسم وتخطيط السياسة العامة والرقابة على عملية تنفيذ هذه السياسة، أما الدولة فهي مسؤولة عن تنفيذ هذه السياسة في شكل خدمات عامة وسلع تشبع الحاجات العامة في المجتمع. فالعلاقة بين الطرفين إذن علاقة تكامل وتساند وتعاون في رسم وتحديد الأهداف العامة في الدولة الجزائرية وتنفيذ هذه الأهداف بما يعود على المجتمع بالازدهار والتقدم ويمكن لنا تحديد هذه العلاقة في النقاط التالية:

1. العلاقة الوظيفية: وتتمثل في أن الحزب يقوم بتحديد الأهداف والمبادئ السياسية وتحقيق التعبئة العامة في الشعب سياسيا واقتصاديا وفكريا، بهدف خلق رأي عام جماهيري واعي وقادر وحر ومتجاوب ومتفاعل ومتعاون مع أجهزة الدولة حتى يتسنى لها تنفيذ الأهداف العامة والمبادئ المسطرة من الحزب وكذلك قيام الحزب بالرقابة السياسية والعقائدية ولا تتجاوز إلى الرقابة القضائية والإدارية.

2. العلاقة العضوية: حتى يتسنى تحقيق العلاقة الوظيفية يجب أن تكون هناك علاقة عضوية أي أن تكون المناصب القيادية الإدارية ذات الطابع السياسي. ويملكون في الوقت ذاته سلطة تحديد الأهداف العامة بخصوص وظائفهم، وكذا التخطيط الجزئي والتي يتطلب أن تكون منبثقة ومطابقة للتخطيط العام وللسياسة والأهداف العامة التي يرسمها الحزب ويوجهها ويراقب تنفيذها وتطبيقها وهذا على حسب ما هو وارد في الميثاق الوطني "وعلى هذا الأساس تسند مسؤولية مراكز الحل والعقد في الدولة إلى أعضاء في قيادة الحزب"[36]، وانطلاقا من العلاقة العضوية هذه كان لزاما أن يكون اكتساب صفة العضوية في المجالس المنتخبة عن طريق الحزب ومن ثمة كانت حتمية وضرورة أن يكون الترشيح لهذه المجالس بواسطة الحزب كما هو محدد في الميثاق الوطني لسنة [37]1976، ومن قبل في ميثاق الولاية الصادر سنة 1969 والذي جاء فيه أن الحزب يراعي قبل كل شيء اختيار المرشحين التزامهم للعمل بجانب السلطة الثورية، والدفاع عن مكتسبات الثورة الاشتراكية ومصالحها وأهدافها ومثلها العليا، كما أن قانون البلدية لسنة 1967 ينص على أن "ينتخب النواب البلديون من قائمة وحيدة للمرشحين يقدمها الحزب"[38].

إنّ أبرز ما يلاحظه الدارس في كل هذا هو أن النظام السياسي الجزائري قد أولى اهتماما وعناية خاصة للدولة على حساب الحزب الواحد الذي انبنى عليه هذا النظام إذ أن هذا الأخير اعتمد

أساسا على الدولة أما الحزب فإنه أعطى له شكل الجهاز المساعد للدولة في إنجاز الأهداف المحددة نظريا أما فعليا فإنه في معظم الأحيان لا يتجاوز حدود الاستعمال الرمزي وأنه بقي أيضا بعيدا كل البعد عن المشاركة الفعلية في تسيير شؤون البلاد إلا في بعض الحالات النادرة. ونذكر منها على سبيل المثال استحواذ قيادة الحزب على مهمة إعداد دستور 1963 والتي كانت عملية صياغته من صلاحيات المجلس التأسيسي وهو استحواذ غير شرعي قام به الحزب، ونذكر أيضا تلك الهيمنة المطلقة للحزب المجسدة في شخص الأمين العام رئيس الجمهورية على المجلس التأسيسي وعلى كامل الحياة السياسية.

وبرجوعنا إلى ميثاق 1976 فإننا نجده قد عرف الدولة على أنها[39]:

1. المجسدة للسيادة الوطنية.
2. المعبرة عن الإرادة الشعبية والضامنة لاستقلال البلاد وحرية المواطنين.
3. هي العنصر الأساسي في تحويل الاقتصاد ومجموع العلاقات الاجتماعية الضامنة للتقدم الاجتماعي والثقافي.
4. الدافعة لحركة الثورة الزراعية والصناعية والثقافية التي هي المهام الأساسية لبناء الاشتراكية.
5. أداة الجماهير الشعبية لتحقيق تطلعاتها.

أما التعريف الذي أعطي للحزب فهو لا يتجاوز على أنه القوة الطلائعية لقيادة الشعب وتنظيمه من أجل تجسيد أهداف الثورة الاشتراكية "...إن وظيفته الأساسية تتمثل في القيادة والتصور والتنشيط" ولكن لم تسند له إطلاقا مهمة الرقابة، ومن خلال كل هذا نلاحظ إسناد وظائف للدولة وهي في حقيقة أمرها من صميم العمل الحزبي كما أن توزيع المهام بين الحزب والدولة يبين لنا مدى ضعف السلطة السياسية إزاء قوة جهاز الدولة وربما يعود ذلك أساسا إلى عدم تحديد العلاقة بين الحزب والدولة بشكل واضح فبالرجوع إلى الميثاق الوطني 1976 نلاحظ أنه ينص على أن العلاقة بين الحزب والدولة يحددها الدستور إلا أن هذا الأخير لم يحدد هذه المسألة تحديدا واضحا.

2. الجيش:

تعد مؤسسة الجيش العمود الفقري للنظام الجزائري، فلقد لعب الدور البارز في عملية إيصال أحمد بن بلة إلى السلطة بعد ذلك التحالف الذي وقع بينه وبين العقيد هواري بومدين الذي كان عشية استرجاع الجزائر لسيادتها الوطنية على رأس هيئة القيادة العامة للأركان أي بمثابة القائد العام للجيش الجزائري وكان من البديهي أن يستحوذ الجيش نتيجة لذلك على العديد من المناصب الوزارية الحساسة مثل وزارة الداخلية والإعلام والتوجيه.

ولقد حاول بن بلة التخلص من قبضة الجيش باستعمال العديد من الوسائل والأساليب، مثل محاولته خلق قوة عسكرية موالية له وللحزب خلال انعقاد المؤتمر التأسيسي للحزب في أفريل 1964 باقتراحه تكوين ميليشيات شعبية تابعة للحزب لحماية مسيرة الثورة الاشتراكية، وهدفه الأساسي من الاقتراح هو تكوين جيش مواز للمؤسسة العسكرية بهدف التحرر من قبضة الوصاية التي كان يفرضها وزير الدفاع على مؤسسة الرئاسة[40].

عارض بومدين هذا الاقتراح بحكم أنه كان قد استخلص من مختلف التجارب العالمية أن تعدد الجيوش يؤدي إلى الاصطدامات والحروب الأهلية، وأن وحدة الجيش وتماسكه يعتبر شرطا أساسيا لحماية الدولة من الفوضى والاضطرابات. ولقد صوت المشاركون في المؤتمر لصالح فكرة بن بلة، فأسرع بومدين إلى وضع حلفائه ورجالاته خفية على رأس هذه الميليشيات، لأنه تفطن بحكم البديهة للأهداف البعيدة التي كان يرمي بن بلة إلى تحقيقها، خاصة بعد أن اكتشف أن بن بلة كان يشتري أسلحة وأجهزة لهذه الميليشيات دون إخبار بومدين قائد الجيش، وقد أشار خالد نزار في مذكراته إلى رسو باخرة صينية محملة بالأسلحة

بميناء الجزائر دون أن يعلم بذلك مسبقا بوصفه مسؤولا على العتاد العسكري آنذاك[41].

وأمام محاولة بن بلة لإبعاد المؤسسة العسكرية سارع هواري بومدين إلى الإطاحة به في 19 جوان 1965 قبل أن يحقق أحمد بن بلة أهدافه، خاصة وأن هواري بومدين كان يردد عشية الانقلاب -حسب شهادة بشير بومعزة-[42]، أن بن بلة كان مصمما بشدة أن يتعارك مع الرجل الذي خدمه بولاء منذ الأيام الأولى للاستقلال، والذي يستعد أن يوجه إليه غدرا الضربة القاضية.

إنّ ما قام به هواري بومدين في 19 جوان 1965 ما هو في حقيقة الأمر إلا عملية استرجاع السلطات التي فوضها لأحمد بن بلة مباشرة بعد استرجاع السيادة الوطنية.

وبرزت مكانة الجيش بشكل قوى في عملية استخلاف الرئيس هواري بومدين حيث تمكنت من فرض رجلها القوي داخل مجلس الثورة، وأن تبعد الرجلين السياسيين القويين داخل النظام آنذاك وهما محمد الصالح يحياوي ممثل المؤسسة السياسية الطلائعية وهي الحزب، الذي كان جد حريص على قيادة البلاد نحو التقدم على النمط الاشتراكي، والذي كان يؤمن بضرورة إقامة حزب طلائعي ثوري قوي، كما كان يدعو إلى ضرورة توفير الشروط العامة التي تسمح بتحقيق نهضة شاملة في إطار دولة ديمقراطية شعبية يكون هدفها هو تحقيق تقدم سريع لصالح الجماهير المعدمة. والرجل الثاني عبد العزيز بوتفليقة الذي كان يتزعم داخل النظام الحاكم تيار برجماتي ذو تقاليد تكنوقراطية يسعى لمتابعة المسار السابق مع التفتح على التطورات العالمية.

ولكن ينبغي علينا الإشارة إلى أن هذين المتنافسين لم يعلنا عن دخولهما هذه المسابقة، ولا هما قاما علنا بأي شيء يوحي بأنهما حقا يتسابقان للفوز بكرسي الرئاسة، ولكن في الوقت ذاته لم يصدر منهما ما يكذب تلك الإشاعات التي كانت تروج في أوساط الشعب الجزائري وإبطالها، ويذكر علي بن محمد أن هذا الصراع قد تسرب إلى مؤسسات البلاد وهياكلها، فشرعت تتحزب لهذا أو ذاك فمعظم هياكل الحزب والمنظمات الجماهيرية التابعة له وجدت نفسها تقف إلى جانب مسؤول الحزب، أما جلّ مؤسسات الدولة وهياكل الإدارة والمؤسسات الاقتصادية العمومية فكانت تناصر ترشيح وزير الخارجية[43].

إن هذا الصراع لم يكن أبدا مفتعلا ولا مصطنعا بل له مدلول فعلي وهو أن الدولة ودوائر الحكم فيها كانت ترى نفسها المؤهل الطبيعي الوحيد لضمان استمرارية هواري بومدين الذي أعطى أولوية كبيرة جدا لبناء الدولة وإقامة مؤسساتها على حساب بناء الحزب وهياكله. أما الهياكل الحزبية فكانت تعتبران الميثاق الوطني قد بت نهائيا في مكانة الجبهة وأولوية دورها في توجيه الحياة الوطنية، وأن الرئيس كان قد بدأ يراجع نفسه في نمط الأسلوب الذي سلكه معها وذلك حين قام بتنصيب أحد أعضاء مجلس الثورة مسؤولا مسيرا لجهازها في منظور إعداد مؤتمرها وبالتالي فإن ذلك يجعل قضية الرئاسة شأنا سياسيا بحتا، والحزب هو الذي ينبغي أن يعالجها وكان معظم الحزبيين يرون أن أجدر واحد يمكنه مواصلة مهمة هواري بومدين وتحقيق طموحاته في بناء حزب حقيقي، ووضع الميثاق الوطني موضع التنفيذ بإعتلاء كرسي الرئاسة هو محمد صالح يحياوي مسؤول الحزب. ويذكر علي بن محمد أنه كلف من بعض أعضاء الحزب بتبليغ رغبة الحزب في ترشيح محمد الصالح يحياوي لمنصب الرئاسة وكان رده أنه "لن يذهب إلى هذه المسؤولية طالبا ولن يسعى إليها" ويقول بأنه استنتج من كلام محمد الصالح يحياوي أنه لن يرفض هذه المسؤولية إذا عرضت عليه[44].

ولقد تحول هذا الصراع بين الحزب وهياكله، والدولة وأجهزتها إلى سؤال جوهري وهو هل سيتم ترشيح الرئيس عن طريق ندوة للإطارات أم عن طريق مؤتمر الحزب، كان أنصار بوتفليقة يرجحون الرأي القائل بعقد ندوة، وأنصار يحياوي يعملون

على ترجيح الرأي القائل بضرورة عقد المؤتمر. وبالتالي فإنه إذا تم الترشيح بواسطة المؤتمر فإن مرشح الحزب هو الذي سيفوز والعكس صحيح.

ولكن هناك قضية أساسية كانت خافية عن كل هؤلاء وهو أن عملية الترشيح في الحقيقة تتم اولا وقبل كل شيء في الكواليس وبالتالي فمهمة المؤتمر أو الندوة هو تزكية هذا المرشح لا غير، ولكن إذا نظرنا إلى القضية من وجهة نظر سياسية محضة فإن الإعلان عن المرشح مهما يكن بواسطة المؤتمر سيشكل في حد ذاته انتصارا سياسيا للحزب، فهو من جهة سيعقد مؤتمره الذي طال انتظاره وكذلك نجحوا في إعطاء الحزب دوره السياسي الذي يجب أن يلعبه على الساحة والمحدد له دستوريا في الفصل الأول منه[45].

في الوقت الذي كان هذا الصراع الخفي على أشده، كان هناك عمل سري يخطط له داخل الجيش الذي قدم مرشحه وهو الشاذلي بن جديد الضابط الأقدم والأعلى رتبة داخل المؤسسة العسكرية، التي تعد المؤسسة الأكثر فاعلية في الدولة. وبهذا الشكل تمكن الجيش من حلّ المعادلة السياسية التي طرحت بعد شغور كرسي الرئاسة والمتمثلة في قطع الطريق أمام البارونات القوية للنظام السياسي على حد تعبير الجنرال يحي رحال وإيجاد الرجل الذي يمكن تنحيته وقت اللزوم[46].

ومهما يكن من حقيقة أمر هذا المرشح فإننا نلاحظ أن مؤسسة الجيش ما دامت هي المهيمنة على الجهاز البيروقراطي والسياسي للدولة فإنه لم يكن من الممكن أن تسمح بظهور ازدواجية داخل السلطة ولذلك ارتأت أن يكون الرئيس من داخل مؤسساتها في الوقت ذاته أن يكون هو رئيسا للحزب وفي الوقت ذاته رئيسا للجيش حتى يحافظ على التوازن بين مختلف الاتجاهات.

وكان النظام الجزائري بعد 5 أكتوبر 1988:

بعد أقل من أسبوع واحد من أحداث 5 أكتوبر بدأت مظاهر التوجه نحو التعددية السياسية في الظهور وبداية أفول نظام الحزب الواحد، ولقد وردت الإشارة إلى ذلك في خطاب رئيس الجمهورية ليلة 10 أكتوبر 1988، والذي أعلن فيه عن وجود مشروعان للإصلاح وسوف يقدمان للشعب للبث فيهما وهذه الإصلاحات ستمس جميع الجوانب والمجالات بما فيها الجانب السياسي، وكان أول إجراء اتخذ في هذا المجال هو دعوة الشعب للاستفتاء على تعديل دستوري بمقتضى المرسوم الصادر في 12 أكتوبر، وحدد يوم 3 نوفمبر 1988 كتاريخ لعملية الاستفتاء، كما تقرر إحالة مشروع الإصلاحات على مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني باعتباره الإطار النظامي الذي يتولى دراسة مثل هذه الأمور، والهدف من وراء كل هذا هو إدخال ديمقراطية أوسع على العمل السياسي، وهذا يعني مطالبة حزب التحرير الوطني بضرورة الإنفتاح على كل المتغيرات الجديدة داخليا وخارجيا. وهذا الإجراء إن دل على شيء إنما يدل على انتصار الجناح الإصلاحي المعتدل داخل الحزب ومما يؤكد ذلك أكثر البيان الصادر عن رئاسة الجمهورية في 24 أكتوبر والذي طالب بضرورة توسيع جبهة التحرير الوطني إلى جميع القوى الديمقراطية، وأن رفض مبدأ التعددية بناء على أساس أن حزب جبهة التحرير الوطنية ديمقراطية كما أن أبرز ما جاء في البيان الدعوة إلى استقلال التنظيمات الاجتماعية والمهنية عن حزب جبهة التحرير الوطني.

وتعد عملية إجراء تعديلات على دستور 1976 في 3 نوفمبر 1988 الخطوة الأولى في التحول نحو الليبرالية والتعددية السياسية إذ أن هذا التعديل جعل من الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، وهذه العملية كانت ضرورية في ذلك الوقت المبكر لتحقيق الانسجام بين أهداف الهيكلة الاقتصادية التي تسعى إلى تحرير أداء المؤسسات، وقواعد التسيير والتنفيذ ومتابعة ذلك سياسيا وقانونيا، أي اعتماد بعض الأدوات المعمول بها في الأنظمة البرلمانية بإضفاء نوع من المرونة على نمط عمل السلطة التنفيذية في ظروف الإصلاحات لأن

تركيز السلطة التنفيذية يتنافى مع السرعة في إنجاز البرامج المسطرة[47].

ومما لاشك فيه أن كل هذه الإجراءات ما هي في حقيقة الأمر سوى عملا تمهيديا لإقرار مبدأ التعددية السياسية رسميا وذلك بمقتضى دستور فبراير 1989 الذي يقول عبد العزيز بلخادم بصدده أن التعليمات قد أعطيت للفريق المكلف بتسيير أشغال اللجنة المسؤولة على اعداد الدستور والتي كانت برئاسة مولود حمروش بإفراغه من معانيه الإيديولوجية خاصة بعد أن تقرر تعديله مادة مادة بدلا من استبداله بدستور جديد[48].

وأهم ما ميز هذا الدستور فتحه المجال أمام فصل السلطات والتوازن بينها، كما أنه لم يخصص فصلا للجيش مثل ما حدث مع دستور 1976 بل اكتفى بتخصيص مادة له حدد فيها مهام الجيش وهي المادة 240 وهذا معناه انسحاب الجيش من الساحة السياسية، وهو ما حدث فعلا في مارس 1989 حيث قدم ممثلي الجيش في هياكل الحزب استقالتهم للأمين العام للحزب[49].

وبشكل عام فإن التيار الإصلاحي في النظام تمكن من وضع خلاصة فلسفته الليبرالية داخل هذا الدستور الذي ارتكز على جملة من الآليات المعبرة عن ذلك أبرزها:

- الفصل بين الحزب والدولة مما أدى إلى تحويل جبهة التحرير الوطني إلى قوة تغيير راديكالية تعبء كافة القوى السياسية بفعل ظهور واقع سياسي جديد يتميز عن سابقه ببروز حساسيات سياسية ذات توجهات مختلفة وحتى يسهل أيضا قطع الطريق أمام المطالب التعددية[50] إلا أن إقرار التعددية رسميا في 5 جويلية 1989 أدى إلى إلغاء نظام الأحادية الحزبية وفسح المجال للمنافسة السياسية بين الجمعيات ذات الطابع السياسي.
- إبعاد الجيش عن الميدان السياسي دستوريا وجعل نشاطه محصورا في نطاق تخصصه التقني الأكاديمي العسكري.
- التخلي عن الاشتراكية كمرجعية تصورية لبناء المجتمع الجزائري.
- التقليص من الصلاحيات الشمولية الممنوحة للرئيس في دستور 1976 وإسناد بعضها إلى المجلس الشعبي الوطني وكذا رئيس الحكومة.

ويلاحظ هنا كيف أن عملية الانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية السياسية تمت بشكل مفاجئ ودفعة واحدة، وهذا في الوقت الذي كان من المفروض أن تتم العملية وفق فكرة التدرج في التطبيق الديمقراطي إذ كيف يتأتى لشعب عاش في ظل الحزب الواحد لأكثر من ربع قرن أن تترك له مطلق الحرية السياسية بين عشية وضحاها، ولكن يبدو أن الدافع الأساسي لهذا الإسراع في عملية الانتقال هو العمل على امتصاص الغضب الشعبي وإعادة هيكلة النظام فبمجرد المصادقة على دستور فبراير 1989 بدأت الأحزاب السياسية تظهر حتى وصل عددها في ظرف وجيز إلى 60 حزبا بعضها لا يتجاوز عدد أعضائها 15 عضوا ولكن كل هذا لم يكن يشكل أي خطر على مستقبل البلاد لولا الفهم الخاطئ لكيفية ممارسة العمل الديمقراطي فوقع أغلبهم فيما كان قد تحدث عنه العربي الزبيري سنة 1982 من أن أكثر الناس يعتقدون أن النظام الديمقراطي زيادة على الدفاع عن الحقوق الفردية والجري وراء المصلحة الذاتية هو الذي يعطي للمواطنين فرصة التجريح في الغير وفي الحكام خاصة دون التعرض لعقوبة ولا يهم إذا كان التجريح لسبب أم لا[51]، فجميع القوى السياسية في الجزائر لم تأخذ من التعددية إلا ذلك الجانب الذي يسمح لها ببلوغ سدّة الحكم وإن لم يحدث فإنها تنفي الأمر وتنكر وجوده ومن هنا تم اختزال العملية الديمقراطية في الانتخابات التي لا تشكل في حقيقتها سوى جزء صغير منها على أساس أن الديمقراطية شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي يقوم على مبادئ المساواة والشرعية.

الهوامش

1 – تقع في منابع واد سباو بالسفوح الشرقية لجبال جرجرة.

2 – تقع هذه الإمارة في المنطقة الواسعة بين واد الساحل والحضنة في الشرق الجزائري وبعد دخول الجزائر تحت نفوذ الدولة العثمانية ربط أصحاب هذه الإمارة علاقات طيبة مع السلطة العثمانية في الجزائر.

3 – هي فترة حكم الأغاوات التي دامت 12 سنة (1659 – 1671) والمقصود بالاغا رئيس الجند.

4 – جمع داي ومعناها باللغة التركية الخال أو الزعيم.

5 – هو الموظف الذي يشرف على الخزينة. إذ يقوم بإيداع مصادر الدولة بها ويشرف على وجوه الإنفاق المختلفة.

6 – آغا العرب هو قائد فرق الانكشارية وفرسان المخزن المعسكرين خارج مدينة الجزائر.

7 – يدير أملاك البايلك ويشرف على مواشي الدولة.

8 – أحمد توفيق المدني: محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791 (المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986)،ص 48.

9 - Mahmoud Bouayad: "A propos de l'histoire de l'Algérie contemporaine de CH. Julien R.A.S.E.T.E.P.), N°3 1966, p639.

10 - Ch. R.Ageron de l'histoire de l'Algrie contemporaine (Paris 1980), p3.

11 – شكلت هذه اللجنة بأمر من الملك لويس فليب في 7 جويلية 1833 بطلب من وزير الحربية الماريشال سولت Soult والي كان هدفها الأساسي والحقيقي جمع المعلومات المختلفة عن حالة الجزائر الحاضرة وبناء تصور حول مستقبلها وثم كل ذلك تحت غطاء إجراء تحقيقات عامة وشاملة عن الوضعية العامة للجزائر بعد دخول الجيش الفرنسي إليها.

12 – أنظر عنها: عبد الله شريط: مع الفكر السياسي الحديث، والمجهود الإيديولوجي في الجزائر، (المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986)، ص 98 – 102.

13 – المقصود معاهدة ديميشال في 26 فبراير 1834 ومعاهد التافنة سنة 1836.

14 – إبراهيم لونيسي: "مفهوم الثورة في بعض أدبيات الحركة الوطنية" (مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، تصدرها كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة سيدي بلعباس، الجزائر)، العدد 3 أفريل 2004، ص 193-194.

15 – أنظر على الخصوص المواد الأربعة الأولى من هذه القوانين:

Ali. Haroum: l't de la discorde, Algrie 1962 (Alger 2000), p214.

16 – أنظر مقدمة الدستور الجزائري لسنة 1963، ص 92، أنظر المواد 24 و 26 من دستور 1963.

17 – جبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه، ميثاق الجزائر 1964، ص 107 – 108.

18 – ميثاق الجزائر 1964، ص 112.

19 – أنظر المواد 50 و 58 و 59 من دستور 1963.

20 – ميثاق الجزائر 1964، ص 116.

21 – المصدر نفسه ص 115.

22 –المصدر نفسه ص 117 .

23 – المصدر نفسه.

24 – المصدر نفسه ص 155، 117.

25 – عبد الرزاق بوحارة في حواره مع جريدة الخبر الأسبوعية، 28 جانفي – 3 فبراير 2002.

26 – أنظر التقرير كاملا في ميثاق الجزائر 1964، ص. 147-148.

27 – أنظر بيان 19 جوان 1965.

28 – لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة، حوار مع بومدين (من منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي، الجزائر)، ص 144.

29 – المرجع نفسه، ص 115.

30 - Discours du Président Boumédiène... T1, p21.

31 – الخولي، ص 146 – 147.

32 - Paul Balta: La stratégie de Boumédiène (Paris 1978), p.290.

33 - Ibid.

34 – الميثاق الوطني 1976، ص 60.

35 – أنظر المواد 101 و102 و103 من دستور 1976.

36 – الميثاق الوطني 1976، ص 62 أنظر أيضا المادة 102 من دستور 1976.

37 – الميثاق الوطني 1976، ص 60.

38 – أنظر المادة 34 من هذا القانون.

39 – الميثاق الوطني 1976، ص ص 74 – 81. وأنظر أيضا الفصل الثالث من دستور 1976.

40 - M'hammed Yousfi: Le pouvoir face voilée de l'Algrie 1962 - 1978 (Alger 1989), p 54 - 55.

41 - Khaled Nezzar: Mémoires du général (Alger 1999), p92.

42 – بشير بومعزة في حوار له مع جريدة الخبر الأسبوعية 17 – 23 جوان 2002.

43 – علي بن محمد، جبهة التحرير بعد بومدين، حقائق ووثائق (دار الأمة الجزائر 1988)، ص 56 – 59.

44 – المرجع نفسه.

45 – أنظر المواد من 94 إلى 103 من دستور 1976، كما أن ذلك سيؤدي إلى وضع المواد 105 و 117 موضع التنفيذ.

46 - Yahia Rahal: Histoire de pouvoir (Alger 1997, p 66).

47 – بوشعير: النظام السياسي، ص 306.

48 – محمد تامالت: الجزائر من فوق بركان (الجزائر 1999)، ص 29.

49 – المرجع نفسه، ص 29 – 30.

50 - Mohamed Tahar Ben Saada: Le régime politique Algérien de la légitimité historique à la ligitimit constitutionnelle (Alger 1992) p 69.

51 – محمد العربي الزبيري، الغزو الثقافي في الجزائر 1962-1982 (م.ج.ط. الجزائر 1986)، ص 100.